

(قسم الحكم الشرعي)

ضع صح أم خطأ أمام العبارات الآتية :

(×)	١. الإيجاب هو خطاب الله تعالى المتعلق بطلب الفعل طلبا غير جازم
(√)	٢. قال تعالى "يؤصيهكم الله في أولادكم للذكر حظ الأنثيين" يعد إيجابا.
(√)	٣. الأمر المطلق يدل على الوجوب
(×)	٤. قال تعالى "لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها" صيغة للكرهية
(√)	٥. الصلاة والصوم فرض عيني
(×)	٦. رد السلام فرض عيني على كل مسلم
(√)	٧. إعطاء الأجير أجره واجب معين
(×)	٨. كفارة اليمين واجب مطلق يأتى من يؤخرها
(√)	٩. صوم رمضان واجب مقيد
(×)	١٠. فعل العبادات قبل وقتها المحدد يعد أداء لها
(×)	١١. الأذان من المندوب الذي يثاب فاعله ويعاقب تاركه.
(×)	١٢. الزواج بالمحارم محرم لذاته ويرتب بعض آثار الزواج
(√)	١٣. المحرم لغيره لا يصلح سببا شرعيا ولا تترتب عليه أحكام شرعية
(×)	١٤. المباح هو ما خير الشارع المكلف بين فعل أحد الأمور وتبرئ ذمته إذا فعل أحداها
(×)	١٥. ذهب جمهور الفقهاء إلى أن المباح ليس حكما تكليفيا
(×)	١٦. اتفق الأصوليين والفقهاء على أن المباح مأمور به
(×)	١٧. المباح مثاب فاعله ويعاقب تاركه
(√)	١٨. الزواج والوصية قد تجتمع فيهما أقسام الحكم التكليفى
(√)	١٩. صور الوصال مشروع باصله وذاته ولكنه غير مشروع بوصفه
(√)	٢٠. السبب المشروع هو ما يؤدي إلى المصلحة أصلا وإن أدى إلى الفساد تبعاً
(√)	٢١. السبب الممنوع هو ما يؤدي إلى المفسدة أصلا وإن أدى إلى المصلحة تبعاً
(×)	٢٢. عقد البيع الفاسد يعتبر سببا مشروعاً
(√)	٢٣. عقد الزواج الفاسد يعتبر سببا ممنوعاً
(×)	٢٤. الشرط هو ما يلزم من عدمه الوجود، ومن وجوده العدم
(×)	٢٥. الشرط هو ما يلزم من عدمه العدم، ويلزم من وجوده الوجود
(×)	٢٦. الأمر يفيد الفورية والتكرار
(√)	٢٧. الأمر يفيد الفورية والتكرار بقرينة دالة عليه
(√)	٢٨. الأصل في صيغة الأمر أنها تدل على الوجوب ما لم يوجد قرينة تصرف إلى غيره
(×)	٢٩. النهي المجرد من القرائن التي تصرفه عن أصله يفيد الكراهية
(×)	٣٠. النهي عن الفعل يفيد الفورية ولا يفيد التكرار
(×)	٣١. الزواج بالمحارم زواج فاسد
(√)	٣٢. العقد الذي فيه خلل في أصله أو شروطه المكملات لا ركانة يكون باطلا عند جمهور الفقهاء

(×)	٣٣. العقد الذي فيه خلل في وصفه أو شروطه المكتملة لحكمه يكون فاسدا عند جمهور الفقهاء
(√)	٣٤. يذهب جمهور الفقهاء إلى صحة الصلاة في ثوب مقصوب صحيحة
(×)	٣٥. الوضوء سبب لصحة الصلاة
(×)	٣٦. شرط الاستطاعة في الحج شرط مكمل للسبب
(√)	٣٧. القدرة على تسليم المبيع شرط مكمل للسبب
(√)	٣٨. السبب يلزم من وجوده الوجود، ويلزم من عدمه العدم
(×)	٣٩. تعد القرابة شرطا شرعيا لاستحقاق الميراث
(×)	٤٠. البطلان والفساد عند أبو حنيفة لفطان مترادفان
(×)	٤١. فرق أبو حنيفة بين الباطل والفساد في العبادات
(√)	٤٢. عند جمهور الفقهاء العقد غير الصحيح نوع واحد ويعتبر منعدهما
(×)	٤٣. يفرق جمهور الفقهاء بين العقد الباطل والفساد
(√)	٤٤. المانع ما يلزم من وجوده العدم، ولا يلزم من عدمه الوجود
(√)	٤٥. الحيز مانع من الحكم وهو الصلاة
(×)	٤٦. العزيمة هي الحكم الثابت على وفق الدليل أو على خلاف الدليل لغير عذر
(√)	٤٧. الرخصة هي الثابت على خلاف الدليل لغير عذر
(√)	٤٨. الرخصة هي الثابت على خلاف الدليل لعذر
(√)	٤٩. كل الميتة في حالة الاضطرار رخصة واجبة
(×)	٥٠. قصر الصلاة الرباعية في السفر رخصة مباحة
(×)	٥١. الفطر في رمضان بسبب السفر عزيمة مباحة
(×)	٥٢. الفطر في رمضان بسبب السفر رخصة مندوبة
(√)	٥٣. عقد السلم من الرخص المباحة
(×)	٥٤. يجوز لمن يقر في دار الإسلام أن يعتذر بجهله بأحكام الشريعة
(×)	٥٥. قال تعالى "ولكم نصف ما ترك أزواجكم" لفظ النصف لفظ عام
(×)	٥٦. قال تعالى: "السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما"، وقوله تعالى "يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق" في هذا المثال يحمل المطلق على المقيد
(×)	٥٧. الاجتهاد المطلق هو الذي يلتزم فيه المجتهد بأصول وقواعد مذهب معين من المذاهب الفقهية ولا يخرج عنها
(√)	٥٨. اجتهاد المطلق يرجع فيه المجتهد إلى أصول الشريعة ويستنبط منها بطريق مباشر
(√)	٥٩. المجتهد المرجح هو الذي يجرح بين الروايات يبين أقواها
(√)	٦٠. فقيه المذهب هو الفقيه القادر على التمييز بين الرأي الأقوى والقوى والضعيف
(×)	٦١. الاجتهاد العام هو الاجتهاد في فرع معين أو موضوع معين من الفقه
(×)	٦٢. المقيد يلتزم باتباع إمام معين
(×)	٦٣. الافتاء أعم من الاجتهاد
(√)	٦٤. المفتي قد يكون مجتهدا أو مقلدا
(×)	٦٥. الافتاء يكون في المسائل الافتراضية
(×)	٦٦. الاجتهاد اخص من الافتاء
(√)	٦٧. كل مجتهد مشتى

(×)	٦٨. كل مفتي مجتهد
(×)	٦٩. الاجتهاد فرض عيني على الأمة كلها

(قسم مصادر الفقه)

ضع صح أم خطأ أمام العبارات الآتية:

١. سد الذرائع هو أكثر على فعلها حتى يتمكن من الوصول إليها (×)
٢. كل من يؤدي إلى واجب فهو واجب (√)
٣. شرب الخمر يؤدي إلى المفسدة قطعاً (√)
٤. الزنا يؤدي إلى المفسدة غالباً (×)
٥. بيع النسب للخمر يؤدي إلى المفسدة غالباً (×)
٦. زراعة العنب ذريعة تؤدي إلى المفسدة نادراً (×)
٧. النظر إلى المخطوبة يؤدي إلى المصلحة غالباً وإلى المفسدة نادراً (√)
٨. المصالح الضرورية هي التصرفات اللازمة لقيام مصالح الدين والدنيا (√)
٩. حفظ النفس يعد من المصالح الحاجية (×)
١٠. فطر المسافر في رمضان يعد من المصالح الحاجية (×)
١١. أخذ الزينة عند الصلاة من المصالح الحاجية (×)
١٢. آداب الأكل والشرب من المصالح التحسينية (√)
١٣. المساواة بين البنت والولد من المصالح الملقاة (√)
١٤. منع تعدد الزوجات منعاً للخصومات بين الزوجات من المصالح الحاجية (×)
١٥. جمع القرآن في عهد أبي بكر من المصالح المرسلة (√)
١٦. قتل الجماعة بالواحدة من المصالح التحسينية (×)
١٧. يشترط من المصالح أن تكون خاص بفرض أو طائفة معينة (×)
١٨. يجوز العمل بالمصالح حتى لو كانت وهمية (×)
١٩. نطاق العمل بالمصالح المرسلة من العاملات والعبادات (×)
٢٠. المصالح الملقاة مصالح وهمية غير حقيقية (√)
٢١. المصالح الضرورية مصالح حقيقية وليست وهمية (√)
٢٢. المصالح الحاجية هي الأمور التي تقتضيها الروء ومكارم الأخلاق (×)
٢٣. المصالح التحسينية هي الأمور التي شرعت للتوسعة على الناس ورفع الحرج عنهم (×)
٢٤. عقد السلم من المصالح المعتبرة (×)
٢٥. إباحة الصيد والتمتع بالطيبات من الأكل والشرب من المصالح الحاجية (√)
٢٦. قصر الصلاة الرباعية من المصالح الحاجية (√)
٢٧. النوافل من الطاعات كالصلاة والصوم والصدقات من المصالح المعتبرة (×)
٢٨. معاشررة الزوجة بالمصروف من المصالح التحسينية (√)
٢٩. النهي عن خطبة الإنسان على خطبة أخيه أو البيع على بيع أخيه من المصالح التحسينية (√)
٣٠. الاستسلام للعدو في المعركة من المصالح الحاجية (×)

٣١. تعارف الناس على شرب الخمر والتعامل بالربا عرف معتبر (×)
٣٢. يجوز للعرف أن يعارض اتفاق صريح بين الأفراد (×)
٣٣. إطلاق لفظ الولد على الذكر دون الأنثى عرف عملي (×)
٣٤. تعارف الناس على البيع بالتعاطي يعد عرف قولي (×)
٣٥. وفقا للمذهب الحنفي يجوز اخذ أجرة عن تحفيظ القرآن (✓)
٣٦. أجاز محمد بن الحسن بيع النحل ودود القز لأنهما يدخلان في مفهوم المال (✓)
٣٧. يتشابه القرآن مع الكتب السماوية من حيث نزولها باللغة العربية (×)
٣٨. ترجمة القرآن يصح الاعتماد عليها في استنباط الأحكام الشرعية (×)
٣٩. يحرم على المرأة الحائض مس القرآن (×)
٤٠. المعاني الجمالية هي فقط التي يمكن ترجمتها (✓)
٤١. المعاني البلاغية هي فقط التي يمكن ترجمتها (×)
٤٢. ترجمة معاني القرآن الكريم مطلقا تسمى قرانا (×)
٤٣. الأحاديث القدسية لا تصح الصلاة بها (✓)
٤٤. الأحاديث القدسية يتعبد بتلاوتها (×)
٤٥. القرآن هو معجزة معنوية لا حسية (✓)
٤٦. من أسماء القرآن الذكر والفرقان (✓)
٤٧. القرآن نزل منجما (✓)
٤٨. لم يجمع القرآن في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم (✓)
٤٩. قام عثمان بتدوين القرآن (×)
٥٠. الجمع الأول للقرآن كان في عهد عثمان ابن عفان (×)
٥١. أخبار القرآن الكريم بانتصار الروم على الفرس كان مصدرا لأخبار بالمعانيات في المستقبل (✓)
٥٢. العبادات هي الأحكام التي شرعت لتنظيم علاقة الإنسان بربه (✓)
٥٣. أحكام العبادات ثابتة مستقرة لا تتأثر باختلاف البيئات أو الزمان (✓)
٥٤. الكفارات تؤدي بما هو عبارة كالصوم أو الإعتاق من الرق والإطعام وشرعت لتكفير الذنوب (✓)
٥٥. المعاملات هي الأحكام التي يحكم العلاقات الاجتماعية بين الناس (✓)
٥٦. أحكام الجرائم والعقوبات هي الأحكام التي شرعها الله تعالى لحفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال (✓)
٥٧. القرآن قطعي الثبوت من الله سبحانه وتعالى (✓)
٥٨. القرآن قطعي الدلالة على المعاني دائما (×)
٥٩. السنة المتواترة قطعية الثبوت من الرسول صلى الله عليه وسلم (✓)
٦٠. السنة المتواترة تفيد العلم واليقين مطلقا (✓)
٦١. السنة المتواترة منكرها ليس بكافر (×)
٦٢. السنة المشهورة تفيد الظن القوي القريب من اليقين (✓)
٦٣. السنة المشهورة منكرها كافر (×)
٦٤. سنة الأحاد ليست بمتواترة ولا مشهورة (✓)
٦٥. يشترط في الراوي عند التحمل البلوغ (×)
٦٦. يشترط في الراوي عند الأداء البلوغ (✓)

٦٧. يشترط في الراوي عند التحمل أن يكون مسلماً (×)

٦٨. يكفي في الراوي أن يكون مميزاً عند الأداء (×)

٦٩. يشترط المالكية للعمل بحديث الأحاد ألا يكون مخالفاً لعمل أهل المدينة (✓)

٧٠. يشترط الشافعية في العمل بخبر الأحاد صحة السند فقط (×)

٧١. يشترط الحنابلة في العمل بخبر الأحاد صحة السند (✓)

٧٢. يشترط الشافعية في العمل بخبر الأحاد صحة السند فقط وأن يكون الحديث متصلة السند والراوي ثقة معروفاً بالصدق (✓)

٧٣. قال صلى الله عليه وسلم "الصلاة الوسطى هي صلاة العصر" سنة مفصلة لقوله تعالى "حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى" (×)

٧٤. قوله صلى الله عليه وسلم "لا ميراث لقاتل" مخصص لقوله تعالى "يؤصركم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين" (✓)

٧٥. تفسير الرسول لليد التي يقطع بها اليد اليمى مفسرة لقوله تعالى "والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما" (×)

٧٦. قوله صلى الله عليه وسلم "صلوا كما رأيتموني أصلي" سنة مفصلة لقوله تعالى "واقموا الصلاة" (✓)

٧٧. دلالة قوله صلى الله عليه وسلم "خمس صلوات فرضهن الله على عباده" دلالة ظنية (×)

٧٨. دلالة قوله صلى الله عليه وسلم "لا صلاة لمن يقرأ بفاتحة الكتاب" دلالة ظنية (✓)

٧٩. صاحب كتاب الموطأ هو الإمام أحمد ابن حنبل (×)

٨٠. صاحب كتاب المسند هو الإمام الشافعي (×)

٨١. يشترط لصحة الإجماع اتفاق غالبية المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم (×)

٨٢. يكون الإجماع حجة في القضايا التي بها دليل أو نص شرعي قطعي (×)

٨٣. يكن الإجماع في حكم لغوي أو عقلي إجماعاً شرعياً (×)

٨٤. يشترط في الإجماع أن يكون اتفاق المجتهدين في كل العصور (×)

٨٥. يكون الإجماع في القضايا التي بها نص ظني أو لم ير فيها نص مطلقاً (✓)

٨٦. المساقاة من أمثلة الإجماع القولي (×)

٨٧. تحريم الزواج بالجلدة إجماع يستند إلى السنة (×)

٨٨. جمع القرآن في مصحف واحد إجماع يستند إلى المصلحة (×)

٨٩. اختيار أبو بكر خليفة للمسلمين إجماع يستند إلى القياس (✓)

٩٠. قتل الجماعة بالواحد قياس يستند إلى القياس (✓)

٩١. زيادة الأذان يوم الجمعة إجماع يستند إلى السنة (×)

٩٢. في القياس الأصل هو الواقعة التي لم يثبت لها نص في القرآن أو السنة ولا معرفة حكمها (×)

٩٣. العلة هي الوصف الذي يبنى عليه حكم الأصل (✓)

٩٤. القياس حجة في المسائل الاعتقادية والعملية (×)

٩٥. القياس يأتي في الرابعة بعد القرآن والسنة (×)

٩٦. نصوص القرآن أو السنة غير متناهية في حين أن الحوادث متناهية لذا يجب الأخذ بالقياس (×)

٩٧. الأصل هو الأمر الذي ثبت له حكم في القرآن أو السنة ويراد تعديده حكمه إلى الفرع (✓)

٩٨. لا يصح القياس على القياس (✓)

٩٩. يجوز القياس في الأحكام اللغوية أو العقلية (×)

امتحانات (تعليم مفتوح)

قسم (مصادر الفقه) - ضع صح أم خطأ أمام العبارات الآتية :

(√)	١. القرآن الكريم نقل البنا بطريق التواتر.
(×)	٢. نصوص القرآن الكريم قطعية الثبوت باتفاق العلماء جميعا.
(√)	٣. ترجمة القرآن الكريم إلى غير عربية لا تسمى قرآنا وسواء كانت الترجمة حرفية أم غير حرفية.
(×)	٤. أن القرآن الكريم جمع في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في مصحف واحد.
(√)	٥. إذا كان اللفظ الوارد في القرآن الكريم يحتمل أكثر من معنى فإن دلالة على الحكم لا تكون قطعية.
(√)	٦. جمع الخليفة عثمان رضي الله عنه الناس على قراءة القرآن الكريم بلفظ واحدة هي لغة قريش.
(√)	٧. الأحاديث لا تعد قرآنا.
(√)	٨. يجوز تخصيص السنة لعموم القرآن الكريم أو تنقيده مطلقا.
(√)	٩. سنة الاحاد هي التي رواها عن الرسول صلى الله عليه وسلم عدد لم يبلغ التواتر في عصر الصحابة والتابعين وتابعي التابعين.
(×)	١٠. أن السنة المروية بطريق الاحاد حجة في الأحكام الاعتقادية دون الأحكام المتعلقة بأعمال الناس.
(√)	١١. يجوز أن تأتي السنة بحكم سكت عنه القرآن الكريم.
(×)	١٢. السنة المؤكدة للقرآن الكريم هي التي تبين مجمل القرآن الكريم.
(×)	١٣. من أمثلة السنة ظنية الدلالة على الحكم ما ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم ورث الجدة سدس التركة.
(√)	١٤. من صور الإجماع المستند إلى القياس إجماع الصحابة على خلافة أبي بكر رضي الله تعالى عنه .
(×)	١٥. إذا وقع الاتفاق على حكم شرعي من جميع العوام فإن اتفاقهم هذا يعد إجماعا.
(×)	١٦. حكم الفرع يعد ركنا من أركان القياس.
(×)	١٧. العرف هو ما تعارف عليه العلماء المجتهدون من قول أو فعل .
(×)	١٨. المصالح المرسلة هي المصالح الأساسية التي لا بد منها في حياة الأفراد والامم بحيث لو فقدت لاضطرب نظام الحياة وعم الفساد
(√)	١٩. لا يصح أن تسمى ترجمة القرآن الكريم إلى غير العربية قرآنا سواء كانت الترجمة حرفية أو غير حرفية.
(√)	٢٠. الأحاديث القدسية الصادرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تعد قرآنا.
(√)	٢١. لقد عجز العرب وهم فرسان الفصاحة والبيان عن الاتيان بسورة واحدة من مثل القرآن الكريم.
(√)	٢٢. أن القرآن الكريم لم يجمع في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في مصحف واحد.
(√)	٢٣. ما فعله عثمان رضي الله تعالى عنه في شأن جمع القرآن الكريم هو جمع الناس على قراءته بلفظ واحدة هي لغة قريش.
(×)	٢٤. إذا كان اللفظ الوارد في القرآن الكريم يحتمل أكثر من معنى فإن دلالة على الحكم تكون دلالة قطعية.
(×)	٢٥. السنة التقريرية هي الأفعال الصادرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بقصد التشريع.
(√)	٢٦. السنة المتواترة تواترا لفظيا هي التي يتفق جميع رواتها في لفظها ومعناها.
(×)	٢٧. أن أكثر السنة قد روى بطريق التواتر.
(×)	٢٨. لقد اتفق العلماء على أن السنة الاحاد إذا اتصلت رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحت نسبتها إليه فانه يجب العمل بها باعتبارها المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي.
(×)	٢٩. لا يجوز تخصيص السنة لعموم القرآن الكريم أو تنقيده مطلقا.
(√)	٣٠. لا يجوز أن تنسخ السنة حكما ورد في القرآن الكريم.
(√)	٣١. يجوز أن تأتي السنة بحكم سكت منه القرآن الكريم عند جمهور العلماء.

(√)	٢٢. من أمثلة السنة قطعية الدلالة على الحكم ما ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم ورث الجدة سدس التركة.
(√)	٢٣. يشترط لتحقيق الإجماع كمصدر من مصادر التشريع أن يتحقق الاتفاق من المجتهدين في جميع العصور.
(×)	٢٤. يجوز تحقق الإجماع في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم.
(√)	٢٥. من صور الإجماع المستند إلى المصلحة المرسله إجماع الصحابة على خلافة أبي بكر رضي الله عنه
(√)	٢٦. حكم الفرع يعد نتيجة القياس وثمرته وليس ركنا من أركانه
(×)	٢٧. يتقيد العمل بالمصالح المرسله في نطاق العبادات دون المعاملات
(×)	٢٨. بيع العنب لمن يقوم بصناعته خمرًا ذريعة تؤدي إلى المفسدة قطعًا.
(√)	٢٩. يجوز للمرأة البالغة العاقلة أن تتولى عقد زواجها بنفسها قياسًا على جواز بيعها مالها لأن كلا من عقد الزواج وقد البيع تصرف يحق خالص لها.
(×)	٤٠. ترجمة القرآن الكريم ترجمة حرفية إلى لغة غير العربية تعتبر قرآنًا.
(√)	٤١. الإجماع السكوتي هو: اتفاق جميع المجتهدين على عمل أو فعل في مسألة معينة دون صدور أقوال أو إبداء آراء منهم.
(√)	٤٢. يشترط للاحتجاج بالعرف: أن يكون العرف موجودًا عند إنشاء التصرف.
(×)	٤٣. قول الصحابي في المسائل الاجتهادية: يعتبر حجة باتفاق الفقهاء.
(×)	٤٤. قياس الأدنى هو: أن يكون الفرع فيه أولى بالحكم من الأصل، لقوة العلة فيه
(×)	٤٥. القرآن الكريم نزل من عند الله تعالى على رسوله الأمين صلى الله عليه وسلم، بلغظه دون معناه
(×)	٤٦. تنقسم السنة باعتبار ذاتها إلى: متواترة، ومشهورة، وأحاد.
(√)	٤٧. يشترط في حكم الأصل حتى تمكن تعديته من الأصل إلى الفرع في القياس "ألا يكون حكم الأصل مختصًا به".
(√)	٤٨. قوله صلى الله عليه وسلم: "ليس لقاتل ميراث" مخصص للعموم الوارد في قوله تعالى: (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين)
(√)	٤٩. قوله صلى الله عليه وسلم: في حديث سعد بن أبي وقاص: "... الثلث، والثلث كثير" مفسر لقوله تعالى في أكثر من وضع منايات الموارث: (من بعد وصية يوصي به أو دين).
(√)	٥٠. قوله صلى الله عليه وسلم: "سلوا كما رأيتموني أصلي" سنة مفصلة لقوله جل شأنه في محكم التنزيل: (وأقيموا الصلاة).
(×)	٥١. تم جمع القرآن الكريم في مصحف واحد في عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه.
(×)	٥٢. لم يأخذ الإمام مالك بن أنس بما جرى عليه عمل أهل المدينة إن خالف خير الواحد.
(√)	٥٣. المصالح المرسله: هي المصالح التي لم يقر دليل شرعي على اعتبارها أو إلغائها.
(√)	٥٤. نهى صلى الله عليه وسلم عن بناء المساجد على القبور، والصلاة إليها، لأنه ذريعة إلى تقديس من فيها وعبادتهم من دون الله.
(×)	٥٥. "بيع العنب للخمر" ذريعة تؤدي إلى المفسدة قطعًا.
(√)	٥٦. "النظر إلى المخطوبة" ذريعة تؤدي إلى المفسدة نادرًا، وتؤدي إلى المصلحة غالبًا.
(×)	٥٧. كلمة الحق عند الحاكم الظالم "ذريعة تؤدي إلى المفسدة غالبًا، ولا تؤدي إلى المصلحة إلا نادرًا.
(√)	٥٨. قول الصحابي إذا كان في أمر من الأمور لا تدرك بالرأي والاجتهاد، فإنه يكون حجة يجب العمل به بإجماع الفقهاء.
(√)	٥٩. قول الصحابي الناشئ عن الرأي والاجتهاد، ليس ملزمًا للمجتهدين الذين جاءوا بعد عصر الصحابي كالتابعين ومن بعدهم في أحد القولين.
(√)	٦٠. الأحكام الشرعية تختلف باختلاف العرف
(×)	٦١. يتقيد العمل بالمصالح المرسله في نطاق العبادات دون المعاملات.
(×)	٦٢. انتحار المريض الذي لا أمل في شفائه "من وجهة نظر الأطباء مصلحة معتبرة في نظر الشارع الحكيم.
(×)	٦٣. "حفظ العقل" من المصالح التي لا يترتب على فقدانها اضطراب في نظام الحياة.
(×)	٦٤. "إباحة البظر في رمضان للمريض والمسافر" من المصالح التحسينية في الشريعة الإسلامية.
(√)	٦٥. علّة "الأسكار" تغيب وصفًا ظاهرًا، منضبطًا، متعديًا، مناسبًا، لحرمة شرب أو تعاطي سائر المسكرات على اختلاف أنواعها وأشكالها وسمياتها.

(√)	٦٦. القياس اصل من أصول التشريع الإسلامي العقلية.
(×)	٦٧. يشترط لقيام الاجماع كمصدر من مصادر التشريع الإسلامي: أن يوجد الاتفاق من المجتهدين في جميع العصور.
(√)	٦٨. قوله صلى الله عليه وسلم: "ليس لقاتل ميراث" سنة مخصصة للعموم والارد في قوله تعالى: (يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين)
(√)	٦٩. قوله صلى الله عليه وسلم: "لا يلج مال امرئ مسلم إلا بطيب نفسه منه سنة مؤكدة لما ورد في قوله تعالى: (لا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض مכם).
(×)	٧٠. تم جمع الناس على قراءة القرآن الكريم بلغة واحدة، هي لغة قريش، في عهد ابي بكر رضي الله عليه.
(×)	٧١. دلالة القرآن الكريم على الاحكام دلالة قطعية فقط.
(×)	٧٢. موضوع علم أصول الفقه: هو الادلة والاحكام معا.
(×)	٧٣. اول من دون علم أصول الفقه: هو الامام احمد بن حنبل رضي الله عنه.
(×)	٧٤. يعتبر القرآن والسنة والاجماع والقياس مصادر متفق عليها بين جميع العلماء
(√)	٧٥. يعتبر من المصادر النقلية والتي لا دخل للمقل فيها القرآن والسنة والاجماع والعرف وقول الصحابي والشرائع السماوية السابقة.
(√)	٧٦. يعتبر من المصادر العقلية والتي يكون للعقل دور في وجودها القياس والمصالح المرسله والاستحسان.
(×)	٧٧. تعتبر السنة المتواترة من المصادر ظنية الثبوت
(√)	٧٨. من المصادر قطعية الثبوت القرآن والسنة المتواترة والاجماع المتواترة
(√)	٧٩. تعتبر السنة والاجماع المنقولان بطريق الاحاد من المصادر ظنية الثبوت
(√)	٨٠. من المصادر ظنية الدلالة على الحكم القياس والاستحسان والمصالح المرسله وقول الصحابي
(√)	٨١. يعتبر العرف والشرائع السماوية السابقة من المصادر ظنية الدلالة على الحكم
(√)	٨٢. نزل القرآن الكريم على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم باللفظ العربي والمعنى العربي
(×)	٨٣. يعتبر ترجمة القرآن الكريم باللغات الأخرى قرآنا
(√)	٨٤. نقل القرآن الكريم اليينا منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم عن طريق التواتر
(√)	٨٥. تم كتابة القرآن الكريم في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ولكن لم يتم تجميعه
(×)	٨٦. تم جمع الناس على لهجة واحدة وقراءة واحدة في عهد ابو بكر الصديق
(√)	٨٧. تم جمع الناس على لهجة واحدة وقراءة واحدة في عهد عثمان بن عفان
(√)	٨٨. من معجزات القرآن الكريم الاعجاز اللغوي
(√)	٨٩. من اوجه اعجاز القرآن الكريم أنه جاء بتشريع يوفي بحاجة البشر في كل زمان ومكان.
(√)	٩٠. اتفق الفقهاء على أن القرآن الكريم هو المصدر الأول للتشريع.
(√)	٩١. يشمل القرآن الكريم في بيانه للأحكام على قواعد مفصلة وقواعد عامة مجملة.
(×)	٩٢. اغلب قواعد القرآن الكريم هي قواعد مفصلة.
(√)	٩٣. اغلب قواعد القرآن الكريم هي عامة مجملة لكي تستطيع الشريعة الاسلامية أن تحكم أي زمان واي مكان إلى قيام الساعة.
(√)	٩٤. قد تكون دلالة القرآن الكريم على الأحكام قطعية وقد تكون ظنية.
(√)	٩٥. تكون الدلالة على الحكم في القرآن قطعي إذا لم يحتمل اللفظ أكثر من معنى.
(√)	٩٦. تكون دلالة القرآن الكريم على الحكم ظنية إذا احتمل اللفظ أكثر من معنى.
(√)	٩٧. سكوت النبي صلى الله عليه وسلم على أمر وعدم انكاره يدل على اقراره لذلك الفعل.
(√)	٩٨. تكون السنة متصلة بالسند إذا ذكرت فيها جميع الرواه من اول السند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.
(√)	٩٩. تكون السنة غير متصلة بالسند إذا سقط من سندها راوي أو أكثر.

(×)	١٠٠. سنة الاحاد هي التي صدرت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تحتمل الشك.
(√)	١٠١. السنة المتواترة هي التي صدرت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تحتمل الشك.
(√)	١٠٢. السنة المشهورة هي التي تفيد الظن القوي الذي يقترب من اليقين.
(×)	١٠٣. أكثر السنة هي ما وصلت اليها من عهد الرسول صلى الله عليه وسلم إلى وقتنا الحالي بطريق التواتر.
(√)	١٠٤. أكثر السنة هي ما رويت بطريق الاحاد.
(√)	١٠٥. اشترط الامام مالك شرطاً واحداً للأخذ بسنة الاحاد وهو ألا يخالف الحديث عمل اهل المدين .
(×)	١٠٦. تكون دلالة السنة قطعية إذا كان النص يحتمل أكثر من معنى .
(√)	١٠٧. تكون دلالة السنة ظنية إذا كان النص يحتمل أكثر من معنى .
(√)	١٠٨. يشترط في الاجماع أن يكون المجتهدون من امة محمد صلى الله عليه وسلم.
(×)	١٠٩. يجوز الاجماع في ظل حياة الرسول صلى الله عليه وسلم.
(√)	١١٠. لا بد وان يكون الاجماع قد تم بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم.
(√)	١١١. لا بد وان يكون محل الاتفاق في الاجماع حكماً شريعياً .
(×)	١١٢. حجية الاجماع السكوتي تساوي نفس حجية الاجماع القولي وفقاً لراي الجمهور
(√)	١١٣. حجية الاجماع القولي اقوى من حجية الاجماع السكوتي عند جمهور الفقهاء .
(√)	١١٤. من شروط حكم الأصل في القياس أن يكون ثابتاً بالنص أو بالإجماع .
(×)	١١٥. يجوز القياس حتى إذا كان حكم الأصل خاص به .
(√)	١١٦. لصحة القياس إلا يكون حكم الأصل خاص به .
(×)	١١٧. يصح القياس حتى ولو كان حكم الفرع قد ثبت قبل حكم الأصل .
(√)	١١٨. تنقسم المصالح باعتبار الشارع لها إلى مصالح معتبرة ومفاهة ومصالح مرسله .
(√)	١١٩. لصحة القياس لا بد أن يتساوى الفرع مع الأصل في علة الحكم .
(√)	١٢٠. لصحة القياس إلا يكون حكم الفرع قد ثبت قبل حكم الأصل .
(√)	١٢١. المصالح الضرورية هي التي لا بد منها في حياة الأفراد وإذا فقدناها عمت الفوضى والفساد .
(√)	١٢٢. المصالح الحاجية إذا فقدناها لا تضطرب الحياة وإنما تبقي بدونها من غير فوضى ولكن بمشقة وعسر وضيق.
(√)	١٢٣. المصالح التحسينية لا يترتب على فقدناها اضطراب الحياة ولكن تكون الحياة بدونها خالية من مكارم الاخلاق ومظاهر الحسن والبهاء والكمال.
(√)	١٢٤. المصالح المنفعة هي التي قام الدليل الشرعي على الغائها وعدم اعتبارها .
(√)	١٢٥. المصالح المرسله هي التي لا يوجد دليل شرعي لا باعتبارها ولا بالغاؤها .
(√)	١٢٦. ينقسم العرف باعتبار الشئ المتعارف عليه إلى عرف قولي والي عرف عملي .
(√)	١٢٧. من شروط العرف إلا يتعارض مع نص قطعي في القرآن وفيما لسنة .
(×)	١٢٨. من أسباب جمع عثمان للقرآن موت الحفظة في حروب الردة .
(√)	١٢٩. من معجزات القراء ان الاخبار بالمغيبات في الماضي .
(√)	١٣٠. من معجزات القراء ان الاخبار بالمغيبات في زمن نزول القرآن .
(√)	١٣١. من معجزات القراء ان اخبار القرآن بالمغيبات في المستقبل .
(×)	١٣٢. جاء بيان الكتاب الكريم للأحكام مفصلاً فقط .
(×)	١٣٣. تعتبر السنة كل ما تلفظ به النبي صلى الله عليه وسلم .
(√)	١٣٤. اختلف الفقهاء على حجية سنة الاحاد .

(×)	١٣٥. ممكن أن يبلغ الحديث صبي مميز .
(×)	١٣٦. ممكن أن يروي الحديث شخصا غير مسلم .
(×)	١٣٧. تفضل رواية الفاسق أو الكذاب .
(×)	١٣٨. من الممكن أن يزيد الراوي في الحديث .
(×)	١٣٩. من الممكن أن يكون حديث الأحاد عند الحنفية في الأمور العامة .
(×)	١٤٠. لم يشترط الإمام مالك شرط للعمل سنة الأحاد .
(×)	١٤١. تقبل سنة الأحاد عند الإمام الشافعي دون شروط .
(×)	١٤٢. السنة غير مفصلة السند صحيحة مثل السنة موصلة السند .
(×)	١٤٣. لا يجوز للسنة أن تنشأ أحكاما جديدة .
(×)	١٤٤. الإجماع السكوتي ليس حجة .
(√)	١٤٥. في القياس لا بد أن يكون حكم الأصل ثابتا بالنص أو الإجماع .
(√)	١٤٦. في القياس لا بد أن يكون حكم الأصل معقول المعنى .
(×)	١٤٧. يمكن القياس على فرع فيه نص أو إجماع .
(×)	١٤٨. ممكن أن تكون العلة وصفا يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال .
(×)	١٤٩. ممكن أن تقتصر العلة على الأصل .
(√)	١٥٠. المصلحة المرسلة تعتبر حجة .
(√)	١٥١. جمع القرآن الكريم كان مصلحة مرسلة .
(√)	١٥٢. حفظ الدين يعتبر من المصالح الضرورية .
(√)	١٥٣. حفظ النفس يعتبر من المصالح الضرورية .
(√)	١٥٤. حفظ العقل يعتبر من المصالح الضرورية .
(√)	١٥٥. حفظ النسل يعتبر من المصالح الضرورية .
(√)	١٥٦. حفظ المال يعتبر من المصالح الضرورية .
(√)	١٥٧. من المصالح الحاجية أباحة الفطر في رمضان للمريض والمسافر .
(√)	١٥٨. آداب الأكل والشراب واللباس كلها من المصالح التحسينية .
(√)	١٥٩. الأصل في الأشياء الإباحة والجواز .
(√)	١٦٠. الأصل براءة الذمة في التكليف الشرعية قبل ورود النصوص بهذه التكليف .
(×)	١٦١. المصلحة حجة دون شروط .
(√)	١٦٢. العرف حجة يجب العمل به .
(√)	١٦٣. ممكن أن تختلف الأحكام باختلاف العرف .
(√)	١٦٤. تعرف الذريعة في اللغة بأنها الوسيلة التي يتوصل بها إلى الشئ .
(√)	١٦٥. يعتبر الزنا و شرب الخمر ذريعة تؤدي إلى المفسدة قطعا .
(√)	١٦٦. بيع العنب للخمر ذريعة يؤدي إلى المفسدة غالبا .
(√)	١٦٧. يعتبر النظر إلى المخطوبة ذريعة تؤدي إلى المفسدة نادرا .
(×)	١٦٨. الأحكام الشخصية لا تختلف باختلاف العرف .
(√)	١٦٩. الإجماع القولي حجة على جميع الفقهاء يجب العمل به .
(√)	١٧٠. الذريعة : هي الوسيلة التي يتوصل بها إلى الأشياء .

(√)	١٧١. السنة المشهورة تفيد الظن القوي الذي يقترن من اليقين .
(×)	١٧٢. السنة النبوية كلها قطعية الدلالة على الحكم .
(√)	١٧٣. دلالة القرآن على الأحكام قد تكون قطعية وقد تكون ظنية .
(×)	١٧٤. لا يشترط في حكم الأصل في القياس أن يكون معقول المعنى .
(√)	١٧٥. مصادر التشريع كلها ترجع إلى كتاب الله .
(×)	١٧٦. مهمة الأصولي هي استنباط الحكم من الدليل التفصيلي .
(√)	١٧٧. موضوع علم أصول الفقه هو الأدلة الشرعية الكلية .
(√)	١٧٨. يشترط في علة القياس أن تكون وصفا متعديا .
(√)	١٧٩. يشترط للاحتجاج بالعرف أن يكون معمولاً به في جميع الحوادث .

قسم (الحكم الشرعي) - ضع صح أم خطأ أمام العبارات الآتية :

(√)	١. يصير الواجب الموسع مضيقاً بمرور زمن الواجب الموسع .
(×)	٢. يجوز التكليف بما فيه مشقة عالية .
(√)	٣. يجوز التكليف بما فيه مشقة عادية .
(√)	٤. الإيجاب من أقسام الحكم الشرعي .
(×)	٥. الطهارة شرط مكمل للسبب .
(√)	٦. الطهارة شرط مكمل للحكم .
(×)	٧. قتل الوارث لمورثه مانع للسبب .
(√)	٨. قتل الوارث لمورثه مانع للحكم .
(√)	٩. يجوز أكل الميتة للمضطر .
(√)	١٠. الشريعة الإسلامية في اللغة معناها الطريق المستقيم .
(√)	١١. من صلى صلاة الصبح بعد طلوع الشمس يعتبر هذا قضاء وليس أداء .
(√)	١٢. القضاء هو تنفيذ الواجب بعد خروج الوقت المحدد له شرعاً .
(√)	١٣. الاستحباب هو ما طلبه الشارع من غير ذنب على تاركه مطلقاً .
(√)	١٤. تصدق الأفعال المتدوية على كل عمل من أعمال الخمر والبر المختلفة .
(√)	١٥. المباح ما خير فيه الشارع بين الفعل والتركة من غير دليل .
(√)	١٦. الكراهة هي خطاب الشارع المتعلق بأفعال المكلفين على سبيل الكف غير اللازم .
(√)	١٧. تعتبر الذنوب والمعاصي محرمة لذاتها .
(×)	١٨. تعتبر الصلاة في الثوب المغصوب محرمة لذاتها .
(√)	١٩. تعتبر الصلاة في الثوب المغصوب محرماً لغيرها .
(√)	٢٠. المحرم لغيره يكون عندما يطرأ التحريم على فعل هو في ذاته مشروع .
(×)	٢١. يعتبر صيام شهر رمضان واجباً موسعاً .
(√)	٢٢. السبب المقدور هو السبب الذي يقع تحت قدرة الإنسان ويكون بإمكانه أن يقوم به .
(×)	٢٣. لا فرق بين شرط والركن فكلاهما يتساوى .
(√)	٢٤. يعتبر من الشروط المكمل للحكم شرط الطهارة لصحة الصلاة .

(√)	٢٥. من أمثلة المانع المؤثر في الحكم قتل الوارث لمورثه .
(√)	٢٦. الرخصة هي ما شرعه الله من الأحكام لعذر مع قيام السبب المحرم .
(√)	٢٧. العزيمة هي ما شرعه الله من الأحكام ابتداء في الظروف العادية .
(√)	٢٨. يشترط في المحكوم فيه أن يكون معلوما وممكناً أي يستطيع المكلف أن يقوم به .
(√)	٢٩. من شروط المكلف البلوغ والفعل .
(√)	٣٠. الصحة عند الأصوليين هي أداء الحكم على نحو يكفل تحقيق الغاية المطلوبة من شريعته .
(√)	٣١. لا يفرق جمهور الفقهاء بين البطلان والفساد .
(×)	٣٢. يتفق الحنفية مع جمهور الفقهاء بأنه لا فرق بين البطلان والفساد في العبادات وكذلك المعاملات .
(√)	٣٣. يتفق الحنفية مع جمهور الفقهاء بأنه لا فرق بين البطلان والفساد في العبادات فقط .
(×)	٣٤. يتفق الحنفية مع جمهور الفقهاء بأنه لا فرق بين البطلان والفساد في المعاملات .
(×)	٣٥. يجوز التكليف شرعاً بما لا يطاق .
(×)	٣٦. يجوز في الواجب العيني للمكلف توكيل غير للقيام به .
(√)	٣٧. شهود النكاح عند العقد شرط شرعي .
(√)	٣٨. قتل الوارث لمورثه مانع للحكم .
(√)	٣٩. لا فرق الباطل والفساد عند الأصوليين .
(√)	٤٠. لا فرق بين الفرض والواجب عند جمهور الأصوليين .
(×)	٤١. لا يجوز التكليف شرعاً بما فيه مشقة معتادة .
(×)	٤٢. الواجب الكفائي هو ما طلبه الشارع من كل فرد بعينه ولا يصح أن يقوم به غيره .
(×)	٤٣. دلوك الشمس لوجود صلاة الظهر هو سبب مقدور للمكلف .
(√)	٤٤. قول رسول الله صلى الله عليه وسلم - ليس لقاتل ميراث - مخصص لعموم قوله تعالى "يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين" .
(×)	٤٥. من الأساليب الدالة على التحريم قول الله تعالى - "لا تسألو عن أشياء أن تبدلكم تسؤكم" .
(×)	٤٦. من أمثلة المانع المؤثر في الحكم : قتل المورث لمورثه .
(√)	٤٧. الواجب المضيق هو الذي يكون له وقت محدد لا يكفي إلا لأداء هذا الواجب دون غيره من جنسه .
(×)	٤٨. الأمر في قوله تعالى : "فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض" للوجوب .
(√)	٤٩. من أمثلة المانع المؤثر في السبب الدين الذي يكون على الملك النصاب من أموال الزكاة وادى إلى نقصانه .
(×)	٥٠. لم يفرق فقهاء الحنفية بين البطلان والفساد في أحكام المعاملات المالية .
(×)	٥١. من أمثلة المحرم لغيره الاعتداء على النفس والأعراض وشرب بالمسكرات .
(×)	٥٢. الواجب العيني هو ما طلبه الشارع من الأمومة في مجموعها بحيث إذا قام من البعض سقط الغرض من الباقيين وإذا لم يقم به أحد أثر الجميع لتقصيرهم في أداء الواجب .
(√)	٥٣. الشرط هو الذي يلزم من عدمه عدم وجود الحكم .
(√)	٥٤. يمثل للرخصة المنووبة بقصر الصلاة الرباعية في السفر .
(×)	٥٥. الواجب الكفائي هو ما طلبه الشارع من كل فرد بعينه .
(√)	٥٦. الواجب المضيق هو الذي يكون له وقت محدد لا يكفي إلا لأداء هذا الواجب دون غيره من جنسه .
(√)	٥٧. الواجب المجعل هو الذي يؤذيها المكلف قبل حلول وقته .
(√)	٥٨. الأمر في قوله تعالى : "فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض" للإباحة .
(×)	٥٩. المحرم لذاته يكون عندما يطرأ التحريم على فعل هو في ذاته مشروع .

(×)	٦٠. الشرط هو الوصف الذي يلزم من وجوده وجود الحكم
(√)	٦١. يمثل للرخصة مندوبة بقصر الصلاة الرباعية في السفر
(√)	٦٢. العقل دليل مستقل من أدلة تخصيص العام
(√)	٦٣. النكرة الواقعة في سياق الشرط من صياغ العموم
(×)	٦٤. يمثل للرخصة الواجبة بعقد السلم والفطر في رمضان في حال السفر
(√)	٦٥. المعلق عند علماء الأصول : هو لفظ خاص يدل على فرض شائع بين افراد جنسه غير مقيد في لفظه بأي قيد.
(√)	٦٦. يشترط في الفعل محل التكليف : أن يكون معلوما لدى المكلف علما يميزه عن غيره حتى يتصور أن يتجه القصد إليه
(×)	٦٧. إباحة البيئة للمضطر : رخصة مندوبة.
(×)	٦٨. المانع في اصطلاح الأصوليين : هو ما يلزم من وجوده عند الحكم
(×)	٦٩. الحكم الوضعي : هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين على جهة الاقتضاء أو التخيير.
(×)	٧٠. الواجب المعجل : هو الواجب الذي يؤديه المكلف بعد حلول وقته.
(×)	٧١. الواجب الموسع : هو الواجب الذي له وقت محدد لا يكفي إلا أداء هذا الواجب دون غيره من جنسه.
(√)	٧٢. الحكم التكليفي : هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين على وجه الاقتضاء أو التخيير.
(√)	٧٣. الجهاد للدفاع عن الدين ، والبحث العلمي بأنواعه المختلفة من قبيل الواجب على المكلف وجوبا كفائيا.
(×)	٧٤. "كفارة اليمين" من الواجبات التي تجب على المكلف وجوبا عينيا.
(√)	٧٥. "الصلاة ، والزكاة ، والصوم" واجبات عينية مفروضة على كل شخص بعينه.
(√)	٧٦. أركان الحكم الشرعي : هي الحاكم ، والمحكوم فيه ، والمحكوم عليه.
(×)	٧٧. السبب والشرط والمانع من اقسام الحكم التكليفي.
(×)	٧٨. الاجتهاد في حق الأمة ، فرض عين .
(√)	٧٩. يشترط في الفعل محل التكليف أن يكون معلوما لدى المكلف علما يميزه عن غيره حتى يتصور أن يتجه القصد إليه .
(√)	٨٠. كفارة اليمين من قبيل الواجب على المكلف على سبيل التخيير.
(√)	٨١. الخاص عند علماء الأصول : هو اللفظ الذي يتناول امرا واحدا بنفس الوضع.
(√)	٨٢. يشترط في الفعل محل التكليف : أن يكون في استطاعة المكلف القيام به .
(√)	٨٣. إجراء كلمة الكفر على اللسان عند الإكراه على ذلك : رخصة مجازية
(×)	٨٤. الأداء : هو تنفيذ الواجب بعد خروج الوقت المحدد له شرعا .
(√)	٨٥. السبب في اصطلاح الأصوليين : هو ما يلزم من وجوده وجود الحكم ، ويلزم من عدمه عدم الحكم .
(×)	٨٦. الحكم التكليفي : هو خطاب الله تعالى المتعلق بجعل الشئ سببا أو شرطا أو مانعا .
(√)	٨٧. قتل الوارث لمورثه مانع من الحكم الشرعي .
(×)	٨٨. لا فرق بين الباطل والفاسد في العبادات عند الحنفية .
(√)	٨٩. المانع في اصطلاح الأصوليين : هو ما يلزم من وجودها عدم الحكم .
(√)	٩٠. الزعيمة في اصطلاح الأصوليين : هي ما شرعه الله تعالى من الأحكام ابتداء في الظرف العادية .
(√)	٩١. قصر الصلاة في السفر ، رخصة مندوبة في التشريع الإسلامي .
(√)	٩٢. النهي في اصطلاح الأصوليين : هو طلب الكف عن فعل على جهة استعلاء .
(×)	٩٣. اختلاف الدين بين الوارث والمورث مانع للسبب
(√)	٩٤. فرق الحنفية بين البطلان والفساد في أحكام المعاملات .
(×)	٩٥. الباطل عند فقهاء الحنفية هو ما كان مشروعا بأصله دون وصفه .

(√)	٩٦. الشيوخ والعجائز الذين لا يطبقون الصور أو يطبقونه بمشقة بالغة يجوز لهم الفطر في شهر رمضان وعليهم الفدية .
(√)	٩٧. يرى جمهور الفقهاء أن الزكاة واجبة في مال الصغير والمجنون لتعلق الحكم الشرعي بالمال في هذه الحالة .
(×)	٩٨. النهي هو طلب الفعل على سبيل الاستعلاء .
(×)	٩٩. الفقه في اصطلاح علماء الأصول : هو العلم بالأحكام الشريعة العملية المكتسب من الأدلة الإجمالية .
(×)	١٠٠. تعتبر الأحكام العقلية والحية واللغوية والعادية ، أحكاماً شرعية .
(×)	١٠١. أول من دون كتاباً في علم أول الفقه هو : الإمام مالك بن أنس في كتابة المسمى بالرسالة .
(×)	١٠٢. إباحة الميتات للمضطر : رخصة مندوبة .
(√)	١٠٣. العزيمة : هي الأحكام التي شرعها الله لعباده في ظل الظروف العادية .
(√)	١٠٤. الفاسد يجوز تصحيحه عند الإحناف .
(√)	١٠٥. الفاسد هو ما شرع بإصله دون وصفه .
(√)	١٠٦. المحرم لذاته هو ما لم يشرع بإصله ولا بوصفه .
(×)	١٠٧. المكروه هو الفعل الذي طلب الشارع تركه على سبيل الكف اللازم .
(√)	١٠٨. ترتيب عقوبة على الفعل من صيغ الكراهة .

إعداد
د/ سامي الإمام

القسم الاول : الادلة الشرعية :

(√)	١. الاصل في حرمة الفش في الامتحان، عموم قول الله تعالى في محكم التنزيل: (ولا تخونوا امانتكم وانتم تعملون)، فالمراد بكلمة الاصل هنا هو الدليل.
(×)	٢. قوله صلى الله عليه وسلم: "من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"، سنة متواترة تواترا معنويا.
(√)	٣. الحديث المتواتر تواترا معنويا لا لفظيا: يفيد الطمانينة.
(×)	٤. لو كنت مفتيا: واقتيت رجلا حلف "أن لا يأكل لحما، فأكل سمكا انه لم يحنث في يمينه" فمبنى فتواك هنا هو المصالح المرسلة.
(√)	٥. قوله تعالى: (والذين اتخذوا مسجدا ضارا وكفرا وتفريقا بين المؤمنين وارصادا لمن حارب الله ورسوله من قبل وليحلفن أن اردنا إلا الحسنى والله يشهد انهم لكاذبون) هذا اخبار بالمفقيات في زمن نزول القرآن الكريم.
(√)	٦. قوله تعالى: (والارض مدناها والقينا فيها رواسي وانبتنا فيها من كل زوج بهيج) يعتبر هذا النص الكريم، نوعا من انواع الاعجاز العلمي للقران الكريم، ودليلا على صدق الرسول الامين.
(×)	٧. قوله تعالى (والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء) هذا النص الكريم يدل على الحكم دلالة قطعية.
(×)	٨. قوله صلى الله عليه وسلم: إذا ولغ الكلب في اناء احذرك، فليفسله سبعا، احداهن بالتراب الطاهر"، هذا الحديث لم يأخذ به الاحناف لأن روايه، وهو ابو هريرة، كان لا يعمل به.
(×)	٩. قوله تعالى (وامسحوا برؤوسكم) هذا النص الكريم يدل دلالة قطعية على المقدار الذي يجب مسحه من الراس.
(×)	١٠. النظر إلى المخطوطة ذريعة تؤدي إلى المفسدة غالبا ولا تؤدي إلى المصلحة إلا نادرا.
(×)	١١. العرف مصدر من مصادر التشريع الاسلامي المتفق عليها بين الفقهاء.
(√)	١٢. قول الصحابي لا يعتبر حجة على غيره من الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين.
(√)	١٣. العمل بالمصالح المرسلة في نطاق العبادات يؤدي إلى تغيير شعار الدين وتعددها والابتداع فيها والتلاعب بها.
(√)	١٤. قتل الجماعة بالواحد إذا اشتركوا في قتله: لم يقر دليل يدل على اعتبارها أو يدل على بطلانها والفانها في التشريع الاسلامي.
(×)	١٥. الاصل في وجوب الصلاة قوله تعالى (واقيموا الصلاة) فالمراد بكلمة "الاصل" هنا: القاعدة المستمرة.
(√)	١٦. الاصل في الانسان الصدق، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: ما من مولود إلا ويولد على الفطرة، فالمراد بكلمة الاصل هنا: أي الحكم المستصعب للإنسان.
(×)	١٧. إذا كانت العلة أظهر في المقيس من المقيس عليه يكون القياس هنا مساويا.
(√)	١٨. لو شك القاضي في نسبة التهمة إلى المتهم لم يجز الحكم عليه بالادانة لأن الاصل في الانسان البراءة ولا يكون متهما حتى تثبت ادانته بدليل.
(√)	١٩. في ثورة يناير ٢٠١١: انعقد اجماع العلماء على حرمة قطع الطريق واخافة المارة وترويع الامنين وتخريب المنشآت العامة والخاصة: هذا الاجماع يوصف هنا بأنه حكم فقهي.
(×)	٢٠. استنباط الحكم الشرعي من دليله التفصيلي: هذه هي وظيفة اصولي.

القسم الثاني : الحكم الشرعي :

(√)	٢١. وجوب الصلاة والزكاة والحج والصوم وغيرها من باقي التكالييف احكام شرعت على خلاف الاصل لأن الانسان خلق وذمته بريته من كل التكالييف والالتزامات.
(×)	٢٢. الحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر: يسمى العزيمة.
(√)	٢٣. الجهاد للدفاع عن الوطن والبحث العلمي بانواعه المختلفة، من قبيل الواجب على المكلف وجوبا كفايا.
(×)	٢٤. اجراء كلمة الكفر على اللسان عند الاكراه على ذلك: رخصة مجازية.
(×)	٢٥. السبب، والشرط، والمانع: من اقسام الحكم التكليفي.

(√)	٢٦. نكاح المحلل: يوصف شرعاً بأنه: حرام لغيره.
(×)	٢٧. الافتاء هو الاختيار عن حكم شرعي على سبيل الالتزام.
(√)	٢٨. لو التزم مقلد مذهبا معينا: فلا يلزمه الاستمرار في تقليده.
(×)	٢٩. الاداء هو تنفيذ الواجب بعد خروج الوقت المحدد له شرعا.
(√)	٣٠. قوله تعالى: (كل من عليها فان) عام يتناول جميع الافراد على وجه القطع واليقين.
(×)	٣١. الاحكام المعلومة من الدين بالضرورة تعتبر محلا للاجتهاد ويصح فيها الخلاف.
(×)	٣٢. لو صلى الشخص فريضا من الفرائض دون أن يكون متوضئا فلما انه متوضئ ثم ظهر له خلاف ذلك فتوضا وصلى الفريضة مرة اخرى فهذه الصلاة الاخيرة تسمى قضاء.
(√)	٣٣. المندوب هو خطاب الله تعالى الطالب للفعل طلبا ليس على سبيل اللزوم والحتم.
(×)	٣٤. تجهيز الميت في حق مجموع المكلفين واجب وجوبا عينيا موسعا.
(√)	٣٥. قضاء رمضان في حق المرأة التي افطرت لعذر الولادة أو الرضاعة واجب عليها وجوبا مطلقا.
(×)	٣٦. صلى الظهر بغير طهارة ثم صلاها بطهارة قبل أن يخرج وقتها فهذا يسمى قضاء.
(√)	٣٧. الحكم الوضعي هو خطاب الله تعالى المتعلق بالفعال المكلفين على جهة الوضع.
(×)	٣٨. الواجب والمندوب والمحرم والمكروه من اقسام الحكم الوضعي.
(×)	٣٩. السبب عند الاصوليين هو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته.
(√)	٤٠. السبب عند الاصوليين هو ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته.

أمتحان (٢٠٢٠)

القسم الاول: الأدلة الشرعية

(×)	١. معرفة دلائل الفقه اجمالا، وكيفية الاستفادة منها، وحال الاستفادة: هذا تعريف لاصول الفقه باعتباره مركبا اضافيا
(√)	٢. أن أول من دون كتابا في علم اصول الفقه وهو المسمى بـ "الرسالة" هو الإمام محمد بن ادریس الشافعي
(×)	٣. إدراك الاحكام الشرعية المتعلقة بذات الله تعالى وصفاته والإيمان به وبسان رسله وملائكته وكتبه واليوم الآخر وما فيه من حساب وثواب وعقاب وجنة ونار من موضوعات علم اصول الفقه.
(×)	٤. لا يشترط في القياس حتى يكون صحيحا: أن تكون العلة متعددة.
(√)	٥. قول الصحابي ليس ملزما وإنما ينبغي الاسترشاد به فقط لتقوية رأي آخر عند اختلاف المجتهدين.
(√)	٦. الاصول في الإنسان البراءة فالراد بالاصل في هذه العبارة: الحكم المستصحب للإنسان
(√)	٧. السنة المتواترة تواترا معنويا: تفيد العلم واليقين مطلقا
(√)	٨. يشترط الحنفية للعلم بخبر الواحد والاحتجاج به: ألا يعمل الراوي أو يفتي بخلاف ما رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
(×)	٩. قوله تعالى: "وامسحوا برءوسكم": هذا النص الكريم يدل دلالة قطعية على المقدار الذي يجب مسحه من الرأس.
(√)	١٠. قوله تعالى: (والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وكل في فلك يسبحون): يعتبر هذا النص الكريم نوعا من أنواع الاعجاز العلمي القرآن الكريم ودليلا دامغا على صدق الرسول الأمين.
(×)	١١. اتفاق جمع المجتهدين على عمل أو فعل في مسألة معينة دون صدور أقوال أو إبداء آراء منهم: يعتبر من قبيل الاجماع الصريح العملي.
(×)	١٢. تعريف اصول الفقه باعتباره مركبا اضافيا: لا تتوقف معرفته على معرفة اجزائه
(×)	١٣. العلم بالاحكام العقلية: كالعلم بالحساب والهندسة والكيمياء ونحو ذلك تعتبر احكاما فقهية لأنها مستفادة عن طريق الشرع
(√)	١٤. مجموعة القواعد التي يتوصل بمعرفتها إلى استنباط الاحكام الشرعية العملية من الأدلة التفصيلية: هذا تعريف لثقله باعتبار صناعة علمية.

(√)	١٥. إباحة الفطر في رمضان للمريض والمسافر: من المصالح التحسينية في الشريعة الإسلامية.
(×)	١٦. كلمة الحق عند الحاكم الظلم: ذريعة تؤدي إلى المفسدة غالباً وتؤدي إلى المصلحة نادراً
(√)	١٧. لو كنت مفتياً؛ وافقت رجلاً حلف أن لا يأكل لحماً فأكل سمكاً، أنه لم يحدث في يمينه، فميني فتواك هنا: هو العرف
(√)	١٨. تعارف أهل مصر على تقديم الخاطب إلى خطبته بعض الثياب والحلي على سبيل الهدية لا المهر: يعتبر من قبيل العرف العام في مصر.
القسم الثاني: الحكم الشرعي	
(×)	١٩. الحكم الوضعي: هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين على جهة الاقتضاء أو التخيير.
(×)	٢٠. خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين على سبيل الكف اللازم: يسمى عند الأصوليين: مكروهاً
(×)	٢١. ما يلزم من وجوه وجود الحكم ويلزم من عدمه عدم الحكم: هذا تعريف الشرط
(×)	٢٢. لو سلى شخص فرضاً من الرأب دون أن يكون متوضئاً ظاناً أنه متوضئ ثم ظهر له خلاف ذلك فتوضأ وصلى الفرض مرة أخرى فهذه الصلاة الأخيرة تسمى قضاء
(×)	٢٣. النهي: هو اللفظ الدال على طلب الفعل على جهة الاستعلاء
(√)	٢٤. يحمل المطلق على المقيد في حالة اتحاد المطلق والمقيد في الحكم والسبب مع كون الإطلاق والتقييد في الحكم لا في السبب
(×)	٢٥. النهي لا يفيد القورية ولا التكرار لأن صيغته لا تدل على الدوام والاستمرار
(×)	٢٦. الأداء: هو تنفيذ الواجب بعد خروج الوقت المحدد له شرعاً
(√)	٢٧. قوله تعالى: "كل من عليها فان": عام يتناول جميع الأفراد على وجه القطع واليقين
(√)	٢٨. باع صبري ل عبد الهادي سيارة واشترط عليه تحمل غرامات المخالفات الروورية عند تجديد رخصة السيارة هذا الشرط يعتبر عند الأصوليين شرطاً جلياً
(×)	٢٩. الصلوات الخمس المفروضة واجبة في حق من استجمع شرائطها وجوباً: عينياً معينا مطلقاً موسعاً
(√)	٣٠. الافتاء: هو: الاخبار عن حكم شرعي على غير سبيل الالتزام
(√)	٣١. لو التزم مقلد مذهبا معينا: فلا يلزمه الاستمرار في تقليده
(×)	٣٢. المجتهد المطلق: هو الذي يستنبط الأحكام من أدلتها، على حسب الأصول والقواعد التي يقوم عليها المذهب الذي ينتسب إليه
(√)	٣٣. الأحكام المعلومه من الدين بالضرورة ليست محللاً للاجتهاد ولا يصح فيها الخلاف
(×)	٣٤. اخراج كفارة اليمين على حق من لمزمته واجبة عليه وجوباً مطلقاً موسعاً
(√)	٣٥. نكاح المحلل يوصف شرعاً بأنه حرام لغير
(√)	٣٦. اللفظ المستغرق لجميع افراده من غير حصر في عدد معين: كلفظ "كل" في قوله تعالى: (كل نفس بما كسبت رهينة) يسمى عاماً
(√)	٣٧. لفظ "العين" مجرد عن القرائن النصية والذهنية مثال مشهور يضرب لدى الأصوليين: للمشترك اللفظي.
(√)	٣٨. شرط الاستطاعة لوجوب الحج: الوارد في قوله تعالى: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) شرط مكمل للحكم.

أمتحان (٢٠١٩)

(√)	١. التسوية بين البنت والابن في الميراث من المصالح التي قام الدليل الشرعي على الغائها وعدم اعتبارها لأنها مصالح وهيمة غير حقيقية
(×)	٢. منع تعدد الزوجات الذي ينادي بها بعض الآن: من المصالح التي لم يقر دليل شرعي على اعتبارها أو الغائها
(×)	٣. زواج المسلمة بغير المسلم: من المصالح التي لم يقر أي دليل شرعي على اعتبارها أو الغائها
(×)	٤. بيع العنب للخمار الذي يعصره خمراً: ذريعة تؤدي إلى المفسدة نادراً وتؤدي إلى المصلحة غالباً
(×)	٥. العرف مصدر من مصادر التشريع الإسلامي العقلية المختلف في الاحتجاج بها بين الفقهاء
(√)	٦. سد الذرائع مصدر من مصادر التشريع الإسلامي التي اتفق الفقهاء على الاحتجاج بها

(×)	٧. قياس الأدنى : هو ما كانت العلة فيه ، في الفرع أقوى من الأصل
(×)	٨. يجوز للمرأة البالغة العاقلة ، أن تتولى عقد زواجها بنفسها قياسا على جواز بيعها لمالها لأن كلا من عقد الزواج وعقد البيع تصرف في حق خالص لها
(√)	٩. الأحكام المبنية على العرف تتغير بتغير العرف مكانا وزمانا
(√)	١٠. القياس : يجري في الوقائع التي لها نظير أو مماثل في النص أو الإجماع
(×)	١١. القرآن الكريم قطعي الثبوت قطعي الدلالة
(√)	١٢. خبر الأحاد : لا يعمل به عند الإمام مالك ، إذا جاء مخالفا لما جرى عليه عمل أهل المدينة المنورة
(√)	١٣. سنة الأحاد : تفيد الظن الراجح بصدقه نسبتها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم
(×)	١٤. قول الصحابي يعتبر حجة على غيره من الصحابة
(×)	١٥. تنقسم السنة باعتبار سندها إلى : قولية ، وفعليه وتقريرية
(×)	١٦. تعريف أصول الفقه باعتباره علما : هو معرفة دلائل الفقه إجمالا وكيفية الاستفادة منها وحال الاستفادة
(×)	١٧. لا يشترط في حكم الأصل في القياس : أن يكون مقول المعنى
(√)	١٨. أول من دون كتابا في علم أصول الفقه : هو الإمام محمد بن إدريس الشافعي.

أمتحان (٢٠١٧)

(×)	١. الفقه في اصطلاح علماء الأصول : هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من الأدلة الإجمالية.
(×)	٢. تعتبر الأحكام العقلية ، والحسية ، والفقوية ، والعادية ، أحكاما شرعية.
(×)	٣. أول من دون كتابا في علم أصول الفقه هو : الإمام مالك بن انس في كتاب المسمى بالرسالة.
(×)	٤. يتقيد العمل بالمصالح المرسلة في نطاق العبادات دون المعاملات.
(×)	٥. بيع العنب لمن يقوم بصناعته خمرا ، ذريعة تؤدي إلى المفسدة قطعها.
(√)	٦. يشترط للاحتجاج بالعرف : أن يكون العرف موجودا عند إنشاء التصرف.
(×)	٧. قول الصحابي في المسائل الاجتهادية : يعتبر حجة باتفاق الفقهاء.
(×)	٨. قياس الأدنى هو : أن يكون الفرع فيه أولى بالحكم من الأصل لقوة العلة فيه.
(×)	٩. يجوز للمرأة البالغة العاقلة ، أن تتولى عقد زواجها بنفسها ، قياسا على جواز بيعها لمالها ، لأن كلا من عقد الزواج وعقد البيع تصرف في حق خالص لها.
(×)	١٠. ترجمة القرآن الكريم ترجمة حرفية إلى لغة غير عربية ، تعتبر قرآنا.
(√)	١١. الإجماع السكوتي هو : اتفاق جميع المجتهدين على عمل أو فعل في مسألة معينة دون صدور أقوال أو إبداء آراء منهم.
(√)	١٢. قوله صلى الله عليه وسلم : "ليس لقاتل ميراث" مخصص للعموم الوارد في وقوله تعالى : (يوصيكم الله في أولادكم الذكر مثل حظ الانثيين).
(×)	١٣. قوله صلى الله عليه وسلم في حديث سعد بن أبي وقاص : "... الثالث ، والثالث كثير " ، مفسر لقوله تعالى في أكثر من وضع من آيات الميراث : (من بعد وصية يوصى بها أو دين).
(√)	١٤. قوله صلى الله عليه وسلم : "صلوا كما رأيتموني أصلي" ، سنة مفصلة لقوله جل شأنه في محكم التنزيل : (وأقيموا الصلاة).
(×)	١٥. تم جمع القرآن الكريم في مصحف واحد في عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه.
(×)	١٦. القرآن الكريم نزل من عند الله تعالى على رسوله الأمين صلى الله عليه وسلم بلغظه دون معناه .
(×)	١٧. تنقسم السنة باعتبار ذاتها إلى : متواترة ، ومشهورة ، وأحاد.
(√)	١٨. يشترط في حكم الأصل حتى يمكن تعديته من الأصل إلى الفرع في القياس "ألا يكون حكم الأصل مختصا به".

(٨)	١٩. لم يأخذ الإمام مالك بن أنس بما جري عليه عمل أهل المدينة أن خالف خبر الواحد .
(٧)	٢٠. المصالح المرسلة هي المصالح التي لم يقر دليل شرعي على اعتبارها أو إلغائها .

إعداد
د/ سامي الإمام